

## المرأة في معترك الرجال: الطريق نحو المساواة في الجيش الجزائري

دالية غانم-يزبك | 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2015

في البلدان المتطوّرة، ظلّت عملية تجنيد المرأة في الجيش موضوع نقاش مكثّف لأكثر من ثلاثين عاماً، حيث يؤكّد المؤيدون حقّ المرأة المتساوي في العمل جنباً إلى جنب مع الرجل في الجيش، حتى في الأدوار القتالية، في حين يخشى المعارضون من أن مجرد وجود المرأة في ما يعتبرونه مؤسّسة ذكورية، يقوّض روح العمل الجماعي والفعّالية القتالية.<sup>1</sup> ويرى البعض أنه لا يمكن للمرأة تحمّل الأذى الجسدي، على الرغم من أن إدماجها في الجيوش الغربية بأعداد متزايدة يّشي بخلاف ذلك.<sup>2</sup>

على أنها رمز جدير بالثناء للمساواة بين الجنسين، ومع ذلك فإن طريقة تمثيلها تكشف حقيقة إضفاء الطابع الجنسي عليها وتهميشها. كما يتم الإبقاء على التقسيم التقليدي للعمل القائم على الجندر، حيث يتم وضع العسكريات في الغالب في وظائف ثانوية ويقتن مساعدات لنظرائهن الذكور.

والحصيلة هي استمرار وجود النزعة الأبوية الحمائية، التي تعتبر المرأة عاجزة عن التكيّف مع صرامة الحياة العسكرية والمقتضيات القاسية للقتال. وفي الوقت نفسه، يُنظر إلى المرأة على أنها أم وموفّرة رعاية وسط أجواء سائدة من التمييز الحميد على أساس الجندر.

تكشف المجلة الشهرية الرسمية للجيش الجزائري، «الجيش»، إضافةً إلى المقابلات التي أجريت مع ضباط متقاعدين، أن سياسة الجيش تجاه المرأة ليست شمولية بصورة منتظمة ولا حصرية تماماً. وقد تم إحراز تقدم كبير في تجنيد المرأة، حيث يتم قبولها الآن في جميع فروع القوات المسلحة. ومع ذلك، لانزال ثمة فجوة بين التصريحات الرسمية عن المساواة وبين الواقع. إذ لاتزال المرأة تعمل في المجالات نفسها كما كانت من قبل، ولاسيّما في مجال الإدارة والاتصالات والخدمات الاجتماعية، وفي الأغلب في وظائف برتبة أدنى. علاوةً على ذلك، يستمر استبعاد المرأة من الوحدات القتالية. وبالتالي فإن عملية إدماجها في القوات المسلحة ناقصة.

مع ذلك، لا يزال وضع المرأة في الجيش الجزائري، إلى حدّ كبير، خارج دائرة النقاشات العامة. ذلك أن ثقافة السريّة التي تحيط بالجيش الجزائري، الذي يطلق عليه

على النقيض من ذلك، يُعتبر تجنيد المرأة في الجيوش العربية، حتى في أدوار غير قتالية، أمراً نادراً، ولا يزال يثير جدلاً على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. ولذلك عندما أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة أن أحد طيّارها الذي نفّذ مهام قتالية ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية في سورية في العام 2014 كانت امرأة، الرائد مريم المنصوري، حظي الخبر باهتمام إعلامي كبير. وأظهرت وسائل الإعلام الجزائرية اهتماماً مماثلاً في العام 2009 عندما تمت ترقية فاطمة الزهراء عرجون، مدير عام مستشفى عين النعجة العسكري، إلى رتبة عميد، وهي أول امرأة في الجيش الشعبي الوطني الجزائري وفي العالم العربي، تصل إلى هذه الرتبة. وبعد ثلاث سنوات، أصبحت فاطمة بودواني ثاني امرأة تتم ترقيتها إلى رتبة عميد في الجيش الجزائري، وتبعتها ثلاث نساء في العام 2015.

تمت مساواة وضع المرأة بوضع الرجل في الجيش من الناحية القانونية بموجب قانون صدر في 28 شباط/فبراير 2006، وكسرت الترقّيات العسكرية للمرأة بين عامي 2009 و2015 ما اعتُبر من المحرّمات.<sup>3</sup> ووضع الجيش منذ ذلك الحين إطاراً رسمياً للسياسات الخاصة بتكافؤ الفرص، وبذلت جهوداً لتطبيقه.

مكّنت سياسة تكافؤ الفرص الجيش الجزائري من تقديم نفسه على أنه جيش تقدمي وعادل ومفتوح أمام جميع أفراد المجتمع الذين يُفترض أن يمثّلهم. غير أن هذا يبدو مجرد خطوة على صعيد العلاقات العامة أكثر منه تحوّلاً جوهرياً في نهج الجيش الجزائري. والواقع أنه ليست هناك مساواة، حيث يظل الإدماج الكامل للمرأة في نطاق محدود. ويتم تصوير المرأة في الجيش الجزائري بطرق متناقضة: إذ يُنظر إليها

### عن المؤلفة

دالية غانم-يزبك محلّلة أبحاث في مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت وخبيرة سياسية متخصصة في شؤون العنف السياسي والإرهاب، تتركز أبحاثها على الإسلاموية والحركات الجهادية في الجزائر.

هذه الشخصيات ظاهرة للجمهور خاصة في البيانات السنوية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في 8 آذار/مارس. إضافةً إلى مجلة الجيش الرسمية، تسلط هذه البيانات الضوء على تفاني المرأة وشجاعته ونكرانها للذات خلال الحرب.

في عدد خاص صدر في نيسان/أبريل 2013، خصّصت مجلة الجيش 40 صفحة من أصل 86 لمناقشة مشاركة المرأة في الجيش، من مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال وحتى الآونة الأخيرة. تم كذلك تخصيص خمس عشرة صفحة أخرى لإجراء مقابلات مع عسكريات، مثل العميد بودواني.<sup>6</sup> في هذا العدد، اعتبرت مشاركة المرأة في جيش التحرير الوطني أمراً مفروغاً منه: «في بداية الثورة، كانت مشاركة المرأة واضحة في القطاع العسكري حيث التحق العديد من النساء في صفوف المقاومة».<sup>7</sup> قدّمت المجلة المرأة الجزائرية باعتبارها «امرأة ثورية ومقاتلة منتصرة». وكانت المرأة «الشجاعة» و«الجريئة» التي «ارتدت الزي العسكري وحملت البندقية والفنيلة اليدوية بالشجاعة والعزم نفسه على غرار أخيها المجاهد».<sup>8</sup> خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، رُوّجت جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني للصور البطولية لحاملات القنابل مثل جميلة بوحيرد وزهرة ظريف وحسيبة بن بوعلي، كرموز تقدمية للجمهور الغربي.<sup>9</sup> واستُخدمت صور المقاتلات - الاستثناء وليس القاعدة - على سبيل الدعاية. ومثلت النساء اللواتي يرتدين الزي العسكري ويقفن للتصوير وهن يحملن البنادق وجه جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني أمام العالم الخارجي.

كانت الأمور مختلفة على أرض الواقع. إذ لم تكن مشاركة المرأة في النضال من أجل الاستقلال الهدف الأساسي لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني. فقد تم تجنيد النساء لأسباب عملية: لتعظيم الموارد النادرة من أجل النضال بعد اندلاع الاحتجاجات الطلابية في العام 1956.<sup>10</sup> وجاهرت جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني برفضهما تجنيد النساء. وفي العام 1958، كتب المجلس الإقليمي «للولاية الثانية»، «توجيها في هذا الصدد:

«نذكر مرة أخرى أنه يحظر توظيف النساء في هذه المراكز، مهما كانت النتائج والفوائد. كما نعلمكم أنه يمنع منعاً باتاً على جميع النساء الالتحاق بصفوفنا. وإذا حاولن الالتحاق، ينبغي إعادتهن إلى مكانهن الأصلي، حتى لو كنّ أسيرات لدى العدو. ويجب إعدام من يرافقون النساء».<sup>11</sup>

كان هذا هو الحال أيضاً في الولاية الخامسة، حيث أوضح زعيم المنطقة، الملقب سي علال، الأمر قائلاً:

«أود أن أذكر جميع الوحدات مرة أخرى أنه يحظر تجنيد الأفراد والممرضات في المنطقة من دون إذن. في الجزائر المستقلة ستوقف حرية المرأة المسلمة عند عتبة بابها. لن تكون المرأة أبداً مساوية للرجل».<sup>12</sup>

علاوةً على ذلك، كان هناك تمييز ضد المقاتلات داخل جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني بسبب صفاتها الجنسي وضعفها. في بعض المناطق الإقليمية، مثل «الولاية الثالثة»، كانت العذرية شرطاً أساسياً لقبول المقاتلات. كان على كل مقاتلة أن تخضع إلى ذلك الفحص؛ وكما كتب المؤرخ جيلبير مينيه، «جيش التحرير الوطني يحل محل الأب في إدارة الجنس الحميد».<sup>13</sup>

اسم (الصامت العظيم)، تعني أن هناك القليل من المعلومات المتوفرة عنه، وحتى معلومات أقل عن الموظفين في صفوفه. ومع ذلك، ربما يمكن جمع الكثير من المعلومات من الطريقة التي يتم من خلالها بناء العلاقات بين الجنسين استراتيجياً داخل المؤسسة العسكرية، لأن الخطابات (تعرفها إحدى الدراسات بأنها «نظم المفاهيم التي تعطي معنى للكيانات والأنشطة»<sup>4</sup>) والروايات (توصف في تحليل آخر على أنها «طريقة تفكير وطريقة تمثيل»<sup>5</sup>) تشرح ممارسات ملموسة وتشكل قاعدة السياسة الكامنة وراء تجنيد المرأة في الجيش الجزائري.

يزداد الدفاع عن موقف الجيش الجزائري من وضع المرأة ودورها صعوبة، إلا أنه لم يحظ إلى الآن بالاهتمام المركز والجهد المتواصل من جانب قيادة الجيش الجزائري أو وزارة الدفاع.

## تاريخ المرأة مع الجيش في الجزائر

منذ استقلال الجزائر في العام 1962، كان يُنظر إلى المرأة باعتبارها أداة للدعاية والعلاقات العامة للجيش الجزائري، أكثر منها عضواً فاعلاً يشارك في صنع القرار وتقاسم الواجبات الرئيسية، خاصة القتالية منها.

تشكّلت المواقف تجاه مشاركة المرأة في القوات المسلحة لأول مرة في حرب استقلال الجزائر 1954-1962، وهي الفترة التي تمت فيها إزاحة المرأة للقيام بأدوار ثانوية، لا بل تم أحياناً استبعادها من حياة الجيش. جرى ترحيل التردد الأولي في إدماج المرأة في الخدمة الفعلية إلى فترة ما بعد الاستقلال، إلى أن سمح الرئيس الجزائري السابق هواري بومدين في النهاية بالتحاق النساء بالجيش الجزائري كضباط وضباط صف، باعتبار ذلك وسيلة لتصوير الجزائر على أنها بلد رائد من حيث حقوق المرأة. غير أن السياسة الرسمية بقيت غامضة وغير متناقضة: فقد تم تعليق عمليات تجنيد المرأة في العام 1986، واستؤنفت بعد خمسة عشر عاماً. لم يكن هناك تنوع لدور المرأة حتى منذ العام 2006 عندما تم فتح المزيد من الإدارات والفروع أمام الموظفين.

## المقاتلات في جيش التحرير الوطني

على الرغم من مشاركة المرأة في النضال من أجل الاستقلال عن فرنسا، فإن الحركة الوطنية الجزائرية آنذاك والحزب الحاكم الحالي، جبهة التحرير الوطني، وفرعها العسكري السابق، جيش التحرير الوطني، لم يكن يعتبر المرأة عضواً كاملاً سواء بالقول أو بالفعل. كان انعدام المساواة بين الجنسين هو القاعدة في جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، ولم تحصل المرأة أبداً على صوت مشروع يُشارك في صنع القرار. لقد جرى تشجيع مشاركة المرأة لأسباب براغماتية ووفرت بذلك دعاية لجبهة التحرير الوطني.

ومع ذلك اعتُبرت المرأة، منذ الاستقلال، قدوة معترفاً بها من الدولة كبطلة وطنية على غرار إخوانها المجاهدين. إذ يتعلم طلاب المدارس عن الفدائيات أي النساء اللواتي شاركن في العمل المسلح، والمسلّبات أي النساء المسلّحات اللواتي كانت مهمتهن الرئيسية استضافة وتمريض المجاهدين، والمقاومات أي النساء اللواتي كن يعشن في جماعات التمرد مع الرجال، ومهمتهن الرئيسية هي طهي الطعام للمجاهدين الذكور ورعايتهم.

لم تصل أي امرأة إلى منصب قيادي في جبهة التحرير الوطني أو جيش التحرير الوطني، خلال فترة الكفاح من أجل الاستقلال. علاوةً على ذلك، تم دائماً تفضيل الرجل على المرأة في إجراءات الاختيار التي يملك الرجل والمرأة فيها مؤهلات متساوية، وفقاً لدراسات أجراها باحثون، بمن فيهم جميلة عمران.<sup>14</sup> على سبيل المثال، عندما طلبت نفيسة حمود، وهي طبيبة في جماعات المقاومة، أن تتولى إدارة مديرية الصحة في «الولاية الثالثة»، رفضت جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني طلبها واختارتها بدلاً منها زميلها مصطفى لاليم؛ مع أن الاثنين يحملان المؤهلات نفسها. وكما تؤكد أمثلة أخرى كثيرة عن تفضيل الرجال على النساء، فإن انعدام المساواة بين الجنسين كان هو القاعدة.

إضافةً إلى ذلك، بلغت نسبة النساء 3 في المائة فقط من مجموع قوة المجاهدين. وكانت مشاركة المرأة كمقاتلة في حرب الاستقلال في حدها الأدنى، بواقع 2 في المائة من جميع النساء اللواتي شاركن في الحرب. غالبية المقاتلات أي 82 في المائة، كن من المسبّلات اللواتي استضفن المجاهدين وغسلن وخُطنَ ملابسهم.<sup>15</sup> وفي حالات أكثر ندرة، كانت المسبّلات يجمعن الأموال والأدوية والأسلحة، بينما أصبحت المؤهلات سكرتيرات أو ممرضات.

مع ذلك، فتحت حرب الاستقلال آفاقاً جديدة للمرأة الجزائرية، بما في ذلك التساؤل حول العلاقات بين الجنسين. فقد كان في الجزائر مجتمع يسيطر عليه الذكور «انحصرت» فيه النساء في «نظام أبوي-أسطوري»، على حدّ قول عالم الأنثروبولوجيا بيير بورديو؛ وكان الفصل بين المرأة والرجل صارماً.<sup>16</sup> أتاحت الحرب، على الرغم من بشاعتها، للمرأة توسيع دورها المهني خارج الأسرة، لكن جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني حصرها بالقيام بمهام من شأنها ألا تُخلّ كثيراً بالنظام الاجتماعي، آنذاك أو في المستقبل. وكما أوضح عالم الاجتماع جويس روبنز: «النزعة العسكرية الثقافية وروح المشاركة القوية في الدول التي تتعامل بلغة السلاح لاتقلل الفوارق، كذلك الموجودة بين الرجل والمرأة، بل تخفيها لأهداف حربية».<sup>17</sup>

بعد إعلان استقلال الجزائر في 5 تموز/يوليو 1962، أصبحت الأجنحة الذرائعية البحتة لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني واضحة. فقد عدّل حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم مرة أخرى تصوراتهِ للمرأة لتناسب المجتمع التقليدي «ذا النظرة الرجولية»، على حدّ تعبير بورديو.<sup>18</sup> أُعيدت القيم والنساء مرة أخرى إلى المناخات المحلية. وعلى الرغم من تبني إصلاحات تعليمية لصالح المرأة، أصبحت جبهة التحرير الوطني أكثر تحفظاً وتقييداً لحقوق الأنثى: صدرت قوانين صارمة في مجال الزواج والطلاق، وأصبحت حقوق الميراث غير المتكافئة، وحظر وسائل منع الحمل، وتعدّد الزوجات، والتحرش، والعنف المنزلي، علامات واضحة على تهميش المرأة. وكما لخصتها الناشطة والكاتبة ماري-إيمي هيلي-لوكاس، «أصبحت الاشتراكية والقومية والدين أدوات لبلورة سياسة معادية للمرأة».<sup>19</sup>

## من العزل إلى الإدماج؟

بعد انتهاء حرب الاستقلال، اتخذت جبهة التحرير الوطني صورة الفدائيات (النساء اللواتي شاركن في القتال ضد الاستعمار) رمزاً لمساواة حققتها المرأة بالفعل. وعلى الرغم من ذلك، جرى في الواقع تهميش المرأة، حيث تم تحييدها في عملية بناء الدولة الجديدة وأقيمت خارج دائرة صنع القرار. في الدولة المستقلة حديثاً، كانت قضايا المرأة ثانوية جداً بحيث بدا أن قلة شعروا بأنها بحاجة إلى الكثير من النقاش.

أحد الأمثلة الهامة على خفض منزلة المرأة في الجزائر هو تمثيلها الضئيل في الهيئات الإدارية. ففي أول جمعية تأسيسية في البلاد، التي تشكّلت في العام 1962، كانت هناك عشر نساء فقط من أصل 196 عضواً، أو 5.1 في المائة من المجموع. وفي الجمعية الثانية، التي أنشئت في العام 1964، وتم تقليص عدد أعضائها إلى 138، انخفض عدد النساء إلى اثنتين، أو 1.4 في المائة. وبلغت نسبة النساء 3 في المائة فقط في المجلس الشعبي الوطني للعام 1977، و1.4 في المائة في العام 1982، و2.9 في المائة في العام 1987. أما بالنسبة إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهي الهيئة المسؤولة عن إدارة حزب جبهة التحرير الوطني، فقد تم تشكيلها من الرجال حصراً.

تم بصورة مماثلة تهميش النساء في الجيش. وعوملت النساء اللواتي شاركن في الحرب بصورة مختلفة عن نظرائهن من الرجال. على سبيل المثال، تم تكريم جميع المقاتلين الذكور، بمن فيهم بعض من لم يشاركوا في القتال، بلقب «مجاهد».<sup>20</sup> وفي الوقت نفسه، لم يتم حتى تسجيل النساء للحصول على استحقاقات مثل المعاشات التقاعدية، والأولوية في التوظيف والتدريب، والقروض والإسكان وبدلات الأرض.<sup>21</sup> علاوةً على ذلك، لم يتم تخصيص رتب عسكرية للنساء اللواتي شاركن في الكفاح من أجل الاستقلال، كما هو مبين في قاعدة البيانات الوطنية للمجاهدين.<sup>22</sup> الرتب المذكورة قاصرة على الرجال فقط. ولم يتم إعطاء أي مبرر لسياسة الكيل بمكيالين.

وعلى الرغم من تحويل جيش التحرير الوطني إلى قوة نظامية سُميت «الجيش الشعبي الوطني» في العام 1962، إلا أن قيادة الجيش لم تضع موضع التنفيذ أي سياسة للتجنيد بالنسبة إلى المرأة. ومع ذلك، يمكن للنساء العمل كموظفات مدنات في المناصب الإدارية والسكرتارية.

في 5 كانون الثاني/يناير 1978، في أعقاب مرسوم أصدره بومدين، سُمح للمرأة أخيراً بالالتحاق في صفوف الجيش الجزائري كضابط وضابط صف. تم استبعاد المرأة من فئة المجندين، من يحملون رتبة عسكري أو عريف، «بحكم خصوصية المرأة وطبيعتها، فهي ليست مناسبة لهذا النوع من العمل»، وفق ماورد في مجلة الجيش.<sup>23</sup>

هناك وجهة نظر محافظة واضحة تقلل من قدرة المرأة وفعاليتها في تنفيذ المهام التي توكل بصورة طبيعية إلى المجندين، الذين يخضعون إلى تدريبات بدنية مكثفة وتتراوح مهامهم بين إطلاق القنابل اليدوية وإطلاق المدافع وقيادة الدبابات. لعلّ هذه الاستبعاد بأي شرط موضوعي بقدر علاقته بالبناء الاجتماعي لأدوار الجنسين وماينظر إليه على أنه عمل مناسب للمرأة.<sup>24</sup>

لقد ثبت أن فرصة المرأة في الالتحاق بالجيش كانت قصيرة الأمد، حيث لم تستمر سوى ثماني سنوات. ففي العام 1986، تم تعليق عمليات تجنيد الإناث، لتُستأنف في العام 2001. يُبرّر التعليق باعتباره مشكلة تتصل بالمنفعة. ووفقاً للأشخاص الذين تمت مقابلتهم لهذه الدراسة، تطلب تجنيد وتدريب المرأة استثماراً كبيراً لأنه ينطوي على تكاليف لتنفيذ هذه السياسات، وبناء المرافق اللازمة لإيواء النساء، وتطوير رأس المال البشري، وتغطية النفقات المرتبطة بدوران عمالة النساء وإجازة الأمومة. وقد أثر النمو الكبير في عدد النساء اللواتي التحقن بالجيش بعد العام 1978 بصورة مباشرة في إدارة شؤون العاملين.

وجدت قيادة الجيش أن معظم النساء تركن، في نهاية المطاف، الجيش الوطني

الشعبي لتكوين أسرة أو للعمل في القطاع الخاص، حيث يمكنه بسهولة استخدام المهارات التي اكتسبها في الجيش، مثل صنع القرار والعمل الجماعي وحيث وجدن فرصاً للتقدم.

لكن الأبواب فُتحت أخيراً أمام النساء لدخول ما يُسمى معترك الرجال، والجيش الوطني الشعبي أحرز تقدماً بارزاً في تجنيدهن كفرادٍ في الجيش، وفي الاعتراف بحقوقهن. فمنذ العام 1978، أدت النساء في الجيش الجزائري عدداً متزايداً من الأدوار، وإن لم يكن على نطاق أوسع.

## على طريق المساواة؟

شهدت عملية تجنيد النساء في الجيش الوطني الشعبي تطوراً مهماً، إذ أُدخلن إلى فروع القوات المسلحة كافة. لكن المسافة التي لايزال عليهن اجتيازها قبل أن يُعتبرن متساويات مع نظرائهن الذكور، يُظهرها استمرار سياسات تعيينهن في مناصب تابعة، واستبعادهن عن الوحدات القتالية.

في أيار/مايو 2001، قررت قيادة الجيش استئناف تجنيد النساء، ووسعت المجالات التي يمكن أن ينضممن إليها. شملت هذه المجالات الإدارة، والخدمات الاجتماعية، والصحة، والمالية، إضافةً إلى الأبحاث، والتنمية، والتصنيع العسكري، والصيانة، والتعليم. وواكب الإعلان عن هذا القرار إشارات عدّة إلى أهمية تلبية احتياجات الجيش الجديدة ومتطلباته الخاصة.<sup>25</sup> وفي العام 2006، أدخل الجيش الوطني الشعبي تحولاً حاسماً في السياسة، ساعياً بشكل استباقي إلى تجنيد أكبر للنساء وتوسيع دورهن. وقد انعكس هذا الأمر في خطاب حول الحدّات، وترافق مع تدابير جديدة ترمي على ما يبدو إلى تسهيل وضمان مشاركة النساء بشكل أكبر.

وُضعت المرأة في مكانة متساوية مع الرجل للمرة الأولى في مرسوم شباط/فبراير 2006. وشرح الجيش الوطني الشعبي هذه الخطوة اللافتة باعتبارها:

استجابةً لمتطلبات أفراد الجيش، وطريقة للانسجام مع متطلبات تحديث قواتنا المسلحة... إن المرسوم أقرّ، والمساواة الجندرية ضمن الجيش الوطني الشعبي مُنحت مع الأخذ في عين الاعتبار واقع أن المرأة هي عنصر فاعل يساهم مساهمةً كاملةً في عملية تحديث الجيش الوطني الشعبي وتطويره.<sup>26</sup>

قدّمت مجلة الجيش المرسوم على أنه «تشريع جديد يرسخ مبدأ المساواة بين الأفراد الذكور والإناث في تجنيدهم، وتدريبهم، وترقيتهم، كما في حقوقهم وواجباتهم».<sup>27</sup> ووفقاً للمجلة، شدّد المرسوم أيضاً على أهمية مشاركة النساء في الجيش، لكون هذه المشاركة تصبّ «في صلب التحديث الوطني».<sup>28</sup>

وأتخذت تدابير عملية لتطبيق التشريع الجديد، وتسهيل مشاركة النساء في الجيش، وأخذت في عين الاعتبار جوانب خاصة بالمرأة، على غرار إجازة الأمومة قبل الولادة وبعدها، وعوامل تتعلّق بمدة خدمة النساء. في هذا الصدد، نصّت المادة 20 من المرسوم على أن المجنّدات النساء برتبة مقدّم ومافوق يمكن أن يستفدن، بناءً على طلبهن، من تخفيض تبلغ مدّته ثلاث سنوات لسنّ التقاعد الاعتيادي. في المقابل، منحت المادة 98 إجازة مُمَدّدة إلى النساء في الجيش، من الضباط وضباط الصف، في حال تعرّض أحد أفراد عائلاتهنّ المباشرة، مثل الزوج أو الأبناء أو الشخص الخاضع

شراً إلى الوصاية القانونية المعروفة بالكفالة، إلى حادث أو كان يعاني من مرض خطير. ومُنح الإجازة المُمَدّدة أيضاً إلى العناصر من النساء اللواتي يرغبن في أن يتبعن أزواجهن لأسباب مهنية، أو في أن يرَبّين ابناً أو ابنة دون سنّ الثالثة، أو يقدمن رعاية متواصلة إلى فرد من الأسرة ذي احتياجات خاصة. كذلك يستطعن أخذ إجازة مُمَدّدة لغرض الدراسة أو إجراء الأبحاث أو لأسباب شخصية، ولكن لفترة غير قابلة للتجديد مدّتها اثني عشر شهراً. هذا ويعفي المرسوم الضباط الإناث من بعض الواجبات مثل المهام الليلية.

واليوم تُقبّل النساء في الأكاديمية العسكرية الجزائرية، حيث شكّلت نسبة 18 في المئة من مجمل المجنّدات في العام 2013. كما تُقبّل النساء في المدرسة العليا للدرك الوطني، والمدرسة التطبيقية للقوات الخاصة، والمدرسة العليا للإدارة العسكرية، والمدرسة الوطنية للصحة العسكرية، والمدرسة الجهوية لصيانة معدّات النقل. وفي العام 2013، رحبت المدرسة العليا للبحرية بالضباط الإناث للمرة الأولى. فمن بين 92 ضابطاً، 29 كانوا من النساء، أي مايمثل 31.5 في المئة من المجموع.<sup>29</sup>

هذا المرسوم عكس مقداراً من التقدم، لكنه كان على الأرجح جهداً يصبّ في بوتقة العلاقات العامة. صحيح أن المرسوم منح المساواة للنساء في مايتعلّق بالتجنيد، والتدريب، والترقية، والحقوق، إلا أن النساء استُبعدن عن الوحدات التي تؤدي مهام قتالية، مثل المدفعية، والمشاة، والوحدات المدرّعة، والوحدات القتالية للقوات الجوية. إضافةً إلى ذلك، ليس على النساء أن يخضعن إلى التدريب نفسه الذي يخضع إليه الرجال. لكن هذا الاستبعاد ليس منظماً، كما قال الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات لدواعي كتابة هذه الدراسة، بمن فيهم مسؤولون سابقون في الجيش الوطني الشعبي. إذ يعتقد هؤلاء أن الاستبعاد يجري على الأرجح لحماية صورة الجيش باعتباره مُستخدماً تقدّماً منفتحاً على الجنسين، ومؤسسة ترتبط بشرائح المجتمع كافة.

## إدماج غير مكتمل

وضع الجيش الوطني الشعبي سياسة لتجنيد النساء إضافةً إلى سياسة لتكافؤ الفرص. من الناحية الإيجابية، أصبح للنساء تواجد في الجيش أكبر من ذي قبل؛ إذ ثمة نساء في الجيش أكثر بثلاثين مرة مما كان في العام 1978. أما من الناحية السلبية، فالنساء لسن منخرطات في الجيش بالكامل، ولأستبعدات عنه بالكامل. لذا الوضع المهم، جعل عملية إدماج النساء في القوات العسكرية غير مكتملة.<sup>30</sup> أما السبب فيعود أساساً إلى طريقة تمثيل النساء في الجيش الوطني الشعبي، والتقسيم التقليدي للعمل على أساس الجندر، وهيمنة النزعة الأبوية والتحيّز الجنسي ضد النساء. هذه العوائق الثلاثة تُعزّز رمزياً وضع النساء باعتبارهنّ «أفراداً ما بين حدّين»، أو كيانات فردية لاهوية لها ولامكانة مُعترف بها ضمن المؤسسة، على حدّ تعبير عالم الأنثروبولوجيا الاجتماعية ماكسيمو بادارو.<sup>31</sup>

## تمثيل النساء في الجيش

يُظهر لنا تحليل أعداد سابقة من مجلة الجيش كيف يرى الجيش الجزائري النساء وكيف يطرح الصور الجندرية. وتُظهر المجلة أيضاً كيفية ترويج الجيش الوطني الشعبي لمشاركة النساء في صفوفه، ليُضفي مصداقيةً على مزاعمه بأنه منصّة تقدّمية ومحيدة وقوية لتمكين النساء، وبالتالي تمكين المجتمع ككل.

مع أن الجيش الوطني الشعبي يبذل جهداً ليقدم إلى النساء الفرص نفسها التي يقدمها إلى نظرائهن من الرجال، إلا أنه يعزّز في الواقع عدم المساواة بين الجنسين عبر تأنيث النساء، اللواتي يجري تمثيلهنّ دائماً في المواقع غير القتالية ويستبعدن من الميدان. ومن خلال تجنّب أي ربط بين النساء وبين العمل الحربي، يوطد الجيش الانقسام الجندي، ويقوّي الروابط بين الرجولة والذكورة والحرب. وبالتالي، يضع حدّاً فاصلاً بين الذكر والأنثى، ويُبقي على طابعه الذكوري والحربي بشكل رئيس.

وقد صدرت مجلة الجيش في العام 1961 كنشرة باللغة الفرنسية تُوّزَع على الوحدات كافة في جيش التحرير الوطني. وفي تموز/يوليو من العام 1963، تحوّلت النشرة إلى مجلة بالاسم نفسه تصدر عن مؤسسة المنشورات العسكرية، وفي العام 1964، نُشرت أول نسخة منها باللغة العربية. تحوي مجلة الجيش تقارير عن المراكز التعليمية ومدارس التدريب التابعة للجيش الوطني الشعبي، وتغطيةً للأشطة التي ينظمها الجيش، إضافةً إلى دراسات وسجلات تناول شؤون الأمن والدفاع. وتُعدّ المجلة، التي يُطبع منها 65 ألف نسخة، للاستخدام الداخلي ضمن الجيش أساساً وليس حصراً، علماً أن رئاسة التحرير تتألف بنسبة كبيرة من عسكريين.

والمواقع التي حلّلت مجموعة من 40 عدداً، من العام 2011 إلى العام 2014، مع ثغرات بينها لعدم وجود بعض الأعداد في المجموعة التي توفرها وزارة الدفاع الوطني على شبكة الإنترنت.<sup>32</sup> وهذه المقاربة في التحليل هي مقاربة نصّية تفسيرية.<sup>33</sup> نظرت في ما قبل في المجلة عن النساء وكيف قيل ذلك. فعلى سبيل المثال، هل الجندر مذکور دائماً في النص؟ أي نوع من اللغة مُستخدَم لوصف النساء، وهل يختلف عن نوع اللغة المُستخدَم لوصف الرجال؟

حلّلت أيضاً الصور في المجلة، وقيّمت تطبيقاتها الجندرية. فالتصوير وسيلة جيدة لتحديد شكل السرد الذي يريده الجيش الوطني الشعبي للتواصل على الصعيدين الداخلي والخارجي. وبالتالي، نظرت إلى مظهر الأفراد الذكور منهم والإناث، واستخدام التبرج واختيار الملابس، والأدوار التي يعكسونها - الأدوار القتالية أو الاحتفالية أو الطبية أو التقنية.<sup>34</sup> كما نظرت في الأنشطة التي ينخرط فيها الأفراد، أي ما إذا كانت النساء في مواقع فاعلة أو غير فاعلة، لأن عدم الاضطلاع بدور فاعل يمكن ربطه بالأدوار المؤنثة، في حين أن السلوك البدني يمكن تفسيره على أنه عسكري أكثر.<sup>35</sup>

الواقع أنه برز تطوّر كمّي واضح في تصوير النساء على مرّ الزمن. فأعداد المجلة الصادرة في العامين 2013 و2014، تختلف عن الأعداد الصادرة في العامين 2011 و2012، والتي غابت عنها النساء. لكن تصوير الرجال يهيمن على المجلة، على الرغم من الإشارات البلاغية إلى النساء في النص. فلكل 100 صفحة ثمة صورتان للنساء في المتوسط. كما يلاحظ اختلاف واضح بين صور النساء والرجال، إذ أن صور النساء أصغر ولا تحوي التركيز البصري نفسه الذي تحويه صور الرجال. هذا وتبدو النساء، في معظم الوقت، في أسفل الصفحة، وغالباً ما يُصوّرن مع رجل أو رجال عدة يقودونهنّ أو يوجهونهنّ.

يُضاف إلى ذلك أن النساء غالباً ما يظهرن في أدوار غير فاعلة ولكن تقنية، مثل تشغيل حاسوب أو الجلوس أمام شاشة ما. وغالباً ما يُصوّرن وهنّ يقمن بأنشطة ترفيهية في الهواء الطلق أو في إطار مدني، مثل اليوم الوطني لسلامة الطرق، حيث يمكن رؤيتهنّ

يعلّم الأطفال قوانين السير. وغالباً ما تصوّر النساء في ما يُعتبر أدواراً نسائيةً مثل التمريض، بما «يناسب ميولهنّ الطبيعية»، كما ورد في مجلة الجيش.<sup>36</sup> فضلاً عن ذلك، يجري تأنيث النساء باستمرار، إلى حدّ أنه من الصعب إيجاد صورة للنساء وهنّ غير متبرجات وإن لم يكن تبرجهنّ كثيفاً، في حين أن الرجال غالباً ما يُصوّرن مع تمويه أو تراب على ملابسهم ووجوههم.

لقد أصبح للنساء في الجيش الوطني الشعبي دور أكبر، ويمكن أن تُستخدَم مجلة الجيش لتطوير وتوسيع تعريف الأنوثة والأنوثة العسكرية.<sup>37</sup> في أعداد عدة من المجلة، أعطيت النساء صفات معيّنة تُنسب تقليدياً إلى الرجال، مثل الاستقلالية، والبسالة، والشجاعة، وقدرة التحمّل، والتصميم، والقساوة، والقوة، والقدرة على مواجهة التحديات. على سبيل المثال، تُتاح أمام النساء فرصة الوصول إلى التقليد الذكوري المتمثل في إثبات الذات.<sup>38</sup> فوفقاً لتجربة المقدّم صوريا عيساوي كما وردت في مجلة الجيش:

«تحتاج النساء مثل عيساوي في الجيش الوطني الشعبي إلى إثبات أنفسهنّ وقدراتهنّ... وإلى مضاعفة جهودهنّ لاكتساب الاعتراف من نظرائهنّ والوصول إلى أعلى المواقع.»<sup>39</sup>

على صعيد مماثل، تُظهر قصة النقيب ليلي حسن المذكورة في المجلة أن الجيش الوطني الشعبي أتاح لها فرصة «إثبات نفسها، وإظهار قدراتها، ومواجهة التحديات بفضل انضباطها ومثابرتها».<sup>40</sup>

يُذكر أن البنية الخطابية للجيش الوطني الشعبي تشتمل على إشارة نصّية منهجية إلى أنوثة النساء، في حين تغيب كل إشارة إلى الجندر في ما يتعلق بالرجال. وهذا النوع من الإشارات، في تطبيقه اليومي، يميل إلى تعزيز الحالة الطبيعية للجندي الذكر، في حين يسلب الضوء على تكلف الجندي المؤنث.<sup>41</sup> وهذا يُظهر أيضاً أن المؤسسة لاتزال تحكمها ذهنية ذكورية.

فضلاً عن ذلك، غالباً ما يُشار إلى النساء العسكريات وتُظهر صورهنّ في نهاية المجلة، في قسم الرياضة. أما السرد المُستخدَم فهو أن النساء قادرات بدنياً، ويمكن أن يكنّ مقاتلات كفوءات. ثمة نيّة إذا لتطبيع مشاركة النساء. فكما يقول العميد محمد قريش في مجلة الجيش: «للنساء الحقوق والواجبات نفسها تماماً كما نظرائهنّ الذكور... يمكنهنّ بلوغ الرتب كافة وتبوؤ المناصب كافة».<sup>42</sup>

هذه الأنواع من الصور تُعيد التأكيد على الوضعية التقدّمية للجيش الوطني الشعبي في ما يتعلق بالمساواة الجندرية. صحيح أن التهميش طفيف جداً، إلا أنه موجود. فعلى حدّ تعبير المؤرّخ جان بوليج، «مظهر الوضع الطبيعي يُشجّع القناعة؛ والقناعة تسمح باستمرار التبعية الجندرية».<sup>43</sup>

تُصوّر النساء وهنّ منخرطات في رياضات وألعاب محدّدة، على غرار الجودو والكاراتيه والشطرنج، لكن ثمة إشارات وصور قليلة تدلّ على ممارستهنّ القفز بالمظلات، أو تأديتهنّ عرض مغاوير، أو ركوبهنّ الخيل، أو إطلاقهنّ النار من بندقية. وهذا يُبيّن كيف أن عسكرة النساء جزئية في الصور التي تُردّ في مجلة الجيش الوطني الشعبي، إذ نادراً ما يُنسب إلى النساء ما يدلّ إلى القتال، مثل السلاح - لابل

لأينسب إليهنّ قط.

10.788.000 موظف في الجزائر في العام 2014، بلغ عدد النساء العاملات 1.926.000 أي ما نسبته 18 في المئة فقط.<sup>48</sup> لتوضيح ذلك، شكّلت النساء، في العام نفسه، 49.7 في المئة من مجموع السكان في البلاد، وفقاً للبنك الدولي. وعلى الرغم من وصول النساء إلى الوظائف، نتيجة مستوى التعليم الذي بلغ 92 في المئة لدى الفتيات والفتيات، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشابات، والذي بلغ 80 في المئة في العام 2014، لاتزال النساء مُتمثّلات بشكل زائد في وظائف أقل مستوى، ومُركّزات في قطاعات قليلة يُنظر إليها تقليدياً على أنها أنثوية.<sup>49</sup>

على سبيل المثال، ثمة نسبة عالية من النساء في القطاع الصحي: ففي العام 2013، شكّلت النساء أكثر من 50 في المئة من أساتذة الطب المساعدين، وأكثر من 48 في المئة من المسعفين.<sup>50</sup>

تشكّل النساء نسبة أعلى من الجزائريين العاملين في قطاع التعليم، حيث بلغت في العام 2011، 74.3 في المئة من العاملين في التعليم قبل الابتدائي، و54.9 في المئة في التعليم الابتدائي، و39.2 في المائة في التعليم العالي.<sup>51</sup> في العام 2014، كانت نسبة 44 في المئة من المسجّلين في التعليم العالي من النساء.<sup>52</sup> وفي العام نفسه، بلغت نسبة النساء 67.9 في المئة من الموظفين العاملين في الإذاعة الوطنية.<sup>53</sup>

وصول المرأة إلى عملية صنع القرار لا يبدو أمراً مهماً. إذ تشغل المرأة نسبة 11.4 في المئة فقط من المناصب العليا مثل الوزراء والأمناء العاملين والمدراء العاملين ومدراء الوزارات والسفراء والمدراء التنفيذيين في مؤسسات الحكومة المركزية والهيئات العامة والسلطات المحلية. وفي قطاع القضاء، تبلغ نسبة النساء 24 في المئة فقط من العاملين في المحكمة العليا، وهناك امرأة واحدة فقط تشغل منصب المدعي العام تم تعيينها في العام 2014.<sup>54</sup>

وفقاً لمسؤولين عسكريين سابقين تمت مقابلتهم بخصوص هذه الدراسة، فإن غالبية النساء في الجيش الجزائري يشغلن مائسماً بالوظائف النسائية: فهن يعملن ممرضات وطبيبات ومعلمات ومرجمات ورسامات خرائط، وما إلى ذلك. ولاتوفّر بيانات بشأن عدد النساء اللاتي تشغلن مناصب رفيعة، بيد أن الأمر الذي لا يخلو من مغزى هو أنه في اليوم الذي أصبحت فيه فاطمة الزهراء عرجون أول امرأة تتم ترقيتها إلى رتبة عميد، تمت ترقية 51 رجلاً أيضاً إلى رتبة عميد. بطبيعة الحال، يمكن تفسير التفاوت بحقيقة أنه تم قبول دخول المرأة لأول مرة إلى الجيش في الوقت الذي كان فيه الرجال قد دخلوا بالفعل، وبالتالي فإن النساء تصلن إلى الشروط الصارمة للترقية، والتي تتعلق بمدة الخدمة، بعد الرجال. ولكن لو كان هناك عدد أكبر من النساء يشغلن مناصب عليا لتم الإعلان عن ذلك، حيث كان من المرجح أن يعلن الجيش الوطني الشعبي عن هذه التطورات كما فعل بالنسبة إلى العمداء الإناء.

ثمة مثال آخر على محدودية إدماج المرأة في الجيش، تتمثل في حقيقة أنها لا يمكن أن تخدم في سلاح المشاة أو المدرعات أو فروع مدفعية الميدان المخصصة للمعارك البرية المباشرة. ويمتد هذا الحظر ليشمل الوحدات القتالية في سلاح الجو كذلك. وتبقى الاختلافات الفيزيولوجية أكثر المبررات التي يتم ذكرها لهذا الاستبعاد.

وبما أن المرأة مستبعدة من مواقع القتال، لا يمكنها قيادة العمليات العسكرية، وبالتالي ليس لديها سبيل للوصول إلى رتب نظيرها الرجل، أي فوق مستوى أمر. ولهذا السبب،

أحد الأمثلة على الاستثناءات في التصوير النموذجي للنساء برز في عدد خاص من المجلة، في نيسان/أبريل 2013، بمناسبة يوم المرأة العالمي.<sup>44</sup> ففي إحدى الصور، تظهر امرأة بري عسكري وخوذة قتال وهي تمسك بقاذفة قنابل يدوية، ويبدو شعرها الطويل مربوطاً بشكل واضح. وتُظهر صورتان أخريان نساءً يسكن برشاش خفيف من طراز فيكرز-بيرتيه (Vickers-Berthier). أما السرد الأساسي الذي تناول هذه الصور النادرة، فكان أن النساء قادرات على القتال في الجيش الوطني الشعبي: إذ يستطعن استخدام الأسلحة مثل قاذفة القنابل اليدوية، ويتمتعن بمهارات خاصة مثل الرجال.

الواقع أن تصوير النساء في المجلة الرسمية للجيش الوطني الشعبي يخدم غرضين متناقضين: تطبيع مشاركة النساء في هذه المؤسسة، التي تصفها عالمة الاجتماع أورنا ساسون-ليفي (Orna Sasson-Levy) بأنها «مفرطة الرجولة»؛ وطمس هذه المشاركة في الوقت نفسه.<sup>45</sup> فمن ناحية، يُدخل الجيش بعض الصور للنساء في مجلته، محاولاً إقناع بعض النساء وأهلهنّ ومجتمعاتهنّ، ولاسيما العناصر الذكور، بأنهنّ يظلمن بدور في الجيش. بيد أنه، من ناحية أخرى، يُبقي تواجد النساء في صفوفه هامشياً ومتناقضاً، وذلك كي لا يتحدّى صورة الذكورة ضمن المؤسسة.

## تقسيم تقليدي للعمل على أساس الجندر

يصعب إيجاد نساء ذوات رتب عالية في الجيش الوطني الشعبي. لكن بالمقارنة مع النساء من المدنيين في القوة العاملة الوطنية، واللواتي تبلغ نسبتهنّ 18 في المئة، تمثّل النساء الخمس من رتبة عميد بداية مهمة يجب الاعتراف بها. فالجيش الوطني الشعبي قام بلا شك بخطوة أساسية بتعيينه خمس نساء برتبة عميد، وباعتماده إطاراً سياسياً لتكافؤ الفرص. لذا ينبغي الاعتراف بأنشطة الجيش في هذا الإطار باعتبارها مثلاً للممارسة الجيدة في تجنيد النساء والاعتراف بحقوقهنّ.

ومع ذلك، لاتدمج النساء بالكامل ولا يُرفَضن بالكامل، بل ثمة «مزيج من الإدماج والإقصاء»، إذا ما استخدمنا توصيف روبينز للجيش الإسرائيلي.<sup>46</sup> فالنساء يعانين من تقسيم تقليدي للعمل على أساس الجندر. وهذا التقسيم يستند إلى مبدئين مُنظّمين: المبدأ الأول هو الفصل، حيث تُعيّن مهام مختلفة للرجال والنساء - يوضّح الرجل في المجال الإنتاجي، والمرأة في المجال الإنجابي؛ والمبدأ الثاني هو الهرمية، أي أن عمل الرجل أهمّ من عمل المرأة.

أظهرت المقابلات مع أفراد سابقين في الجيش أن معظم النساء يتركّزن في مائسبَر وظائف مناسبة، مثل الوظائف التي يتضمّنهما قسم الاتصالات: فبعض النساء يعملن في وحدات الهاتف بصفتهم عاملات هاتف، وبعضهن الآخر يعملن في رسم الخرائط، فيما تعمل نساء أخريات بصفتهم مترجمات أو يتولين إدخال البيانات. هذا التوجّه تُثبّته الأرقام الواردة في مجلة الجيش الوطني الشعبي: فوفقاً للمجلة، يستخدم قسم المعلومات والاتصالات 17 في المئة من النساء العسكريات، و51 في المئة من النساء المدنيات اللواتي يجري استيعابهنّ في الجيش.<sup>47</sup> وتضطلع غالبية النساء بأدوار تعليمية، فيعملن مثلاً بصفتهم مدرّسات أو باحثات أو عالمات.

يعكس غمط مشاركة النساء في الجيش الوطني الشعبي التوجّهات في التقسيم الجندي للقوة العاملة الوطنية، التي تضمّ نسبة منخفضة من العاملات. فمن أصل

فإن المرأة غير قادرة على المشاركة في عملية صنع القرار التي تؤثر على حياة ومهن النساء الأخريات في المؤسسة.

## الأبوة الحمائية والتمييز الجنسي الحميد

### الأبوة الحمائية

يعكس منع النساء من المشاركة في الأعمال القتالية في الجيش الجزائري المواقف الأبوية التقليدية تجاه المرأة، حيث يتم استبعادها من المشاركة الكاملة في الجيش. هذه الأبوية تحرم المرأة من المعاملة التي يتلقاها نظيرها الرجل، الأمر الذي يضعف تدريب النساء وقدراتهن كمجندات، ويستبعدهن من المناصب العسكرية المرموقة التي تعتبر الخبرة القتالية العنصر الأساسي فيها.

ثمة عقلية سائدة بين الذكور من أفراد الجيش مفادها أن لدى المرأة «طبيعة حساسة»، على حد قول أحد الضباط المتقاعدين.<sup>55</sup> وقال لي ضابط آخر قابلته إنه بسبب «الاستعداد الطبيعي للمرأة لإنجاب الأطفال» فإنها في حاجة إلى الحماية.<sup>56</sup> إذ لا يزال ينظر إلى المرأة باعتبارها أمًا ومرتببة. وهذا ما يسميه عالم النفس «بيتر عليك» و«سوزان فيسك»، «الأبوة الحمائية [أي] الجانب الحميد في الإيدولوجيا الأبوية، التي تنص على ضرورة أن يكون الرجال بمثابة حماة ومعيّلين للنساء بسبب سلطتهم وقوتهم الجسدية الأكبر».<sup>57</sup>

تخضع المجندات الجدد في الجيش الجزائري إلى أشهر عدّة من التدريب الأساسي، إلى جانب المتدربين الذكور، من دون أن يخضعن إلى قيادة مدرّبات إناث حصراً. خلال هذا التدريب، تدرس المجندات الانضباط العسكري والقواعد العسكرية والأخلاق. أما باقي التدريب فهو فني وفقاً لاختصاص كل فرد.

كما تمارس المرأة التدريبات الميدانية، غير أن مقدرها أن تختار قبول أو رفض الخضوع إلى التدريبات نفسها كالرجل. إذ لا توجد لوائح واضحة تحكم هذا التمييز في التدريب الميداني، لأن هذا من شأنه أن يقوّض ادّعاء الجيش الجزائري بأنه يطبق المساواة. ومع ذلك، وفقاً لمن قابلتهم، هناك ترتيبات خاصة للمجندات. وعلى حد قول عقيد سابق في الجيش الجزائري:

«إذا كانت المرأة العسكرية ترغب في ممارسة التدريبات نفسها التي يقوم بها الرجل، يمكنها أن تفعل ذلك، لكن فقط إذا أرادت... ولكن لاجدوى من ذلك... لأنها لا تحتاج إليها. والأمر متروك لها. بل يعود الأمر أيضاً إلى شخصية المدرب، إذا رأى المرأة مساوية للرجل، سوف يطلب إليها أداء التدريب تماماً مثل الرجال... لكنه لا يستطيع إلزامها. وللمرأة الحق في رفض المشاركة في التدريبات لأنها امرأة. الرجل ليس له أي عذر».<sup>58</sup>

يجري تبرير شبه التمييز في الجيش على أساس طبيعة المرأة. فقد أيد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم الرأي الذي يقول إن المرأة لا يمكن أن تخضع إلى التدريب نفسه الذي يخضع إليه الرجل بسبب أوجه النقص الطبيعية بينهما، موضعين مدى خطورة أن تطلق المرأة النار بالأسلحة الثقيلة، أو ترمي القنابل اليدوية، أو تؤدّي حركات الجمباز مثل القفز فوق جدار بارتفاع 6 أقدام (2 متر) أو المشي على عوارض أفقية. وقال لي عقيد سابق:

«بكل صراحة، نحن لسنا سواسية، أمنا الطبيعة هي التي قرّرت... بيد أن هذا لا يعني أنه لا توجد مساواة. هناك مساواة تامة في المؤسسة، ولكن ينبغي توفير الحماية للمرأة، وبالتالي فإن المؤسسة تحميها».<sup>59</sup>

وكما أوضح مقدّم متقاعد آخر:

«المرأة لا تذهب إلى القتال. الأمر معروف تماماً ولكنه غير مدوّن لأنه يشكّل دعاية سيئة... [المرأة] لا تشارك في مهام قتالية، إذ لاجدوى من جعلها تقوم بهذه التدريبات التي لن تنفّذها أبداً. ومن ثم لماذا المخاطرة بأن تكسر امرأة ساقتها أو ذراعها من أجل تدريب لن تؤدّيه في الميدان؟ المسألة تتعلق بكوننا عقلانيين. لاعلاقة للأمر بالمساواة. نحن متساوون في المؤسسة».<sup>60</sup>

تكمن المساواة بالنسبة إلى هؤلاء الرجال في حقيقة أنه تم قبول المرأة في هذه المؤسسة. يفسّر الذكور من أفراد الجيش المساواة في المعاملة باعتبارها قبول النساء في ما يعتبرونه معتكك الرجال، ولكن مع الاعتراف بحدود المرأة نظراً إلى طبيعتها. وثمة تركيز مستمر على مساواة المرأة المفتضة مع الرجل. ولكن وراء الادّعاء المتكرّر بالمساواة، ثمة تمييز على أساس الجنس أكثر دهاءً من المجموعة التقليدية المتنوعة، لأنه ينفي وجود تمييز ضد المرأة ويرشد النظام الأبوي والأدوار التقليدية للجنسين.<sup>61</sup>

وفي ما يتعلق بإعفاء المرأة، باستثناء العاملات في المجال الطبي، من نوبات العمل الليلي، أوضح رائد سابق ذلك بالقول: «لا تسمح المؤسسة للمرأة بالعمل في نوبات العمل الليلية باستثناء الممرضات والطبيبات. وهذا أمر طبيعي لأن المرأة يجب أن تكون مع عائلتها في الليل... فهي امرأة وزوجة وربما أم، ولديها مسؤوليات أسرية... لذلك لا يمكن أن تطلب إليها التخلي عن عائلتها».<sup>62</sup>

المفارقة هي أنه يُطلب إلى العسكريات الإناث ويتوقّع منهن أن يؤدّين واجباتهن بمعايير عالية كنظرائهن الذكور، ولكن في الوقت نفسه، لا تخضع المرأة إلى عملية التدريب نفسها التي يخضع إليها الرجل بسبب «طبيعتها الحساسة»، كما قال عقيد متقاعد.<sup>63</sup> وهكذا يتم تقديم المرأة بوصفها صلبة وقوية ولكنها مع ذلك في حاجة إلى مساعدة من زميلها الرجل. تعرف المرأة كيفية استخدام البنادق ولكن لا يمكنها أن ترمي قنابل يدوية لأنها «خطيرة جداً» وهي «وظيفة الذكر»، وفقاً لما يقول أحد الأشخاص الذين قابلتهم.<sup>64</sup> المرأة العسكرية قوية ولكنها تتميز بالأمومة. صحيح أنها جندية لكنها تبقى بريئة.

### التمييز الجنسي الحميد

تمثّل الحياة الزوجية والأمومة ذريعة أخرى لعرقلة اندماج المرأة الكامل في الجيش. في الجزائر، كما هو الحال في العديد من البلدان العربية الأخرى، ترتبط المرأة ارتباطاً وثيقاً بالقيم الأسرية ورعاية الأطفال. وقد لخص أحدهم الأمر بالقول: «حتى في الجيش، المرأة تبقى امرأة... وأماً قبل كل شيء».<sup>65</sup> هذا الموقف التقليدي تجاه المرأة، هو مثال على التمييز الحميد على أساس الجندر، وفقاً لغلبيك وفيسك، الذي:

«يعتمد على مبررات أرحم وألطف للهيمنة الذكورية وأدوار الجنسين المحددة، ويعترف باعتماد الرجل على المرأة... التمييز الحميد على أساس الجندر يشمل مواقف إيجابية ذاتية، للشخص الذي يمارس التمييز على أساس الجندر، تجاه

المرأة في الأدوار التقليدية: الأبوية الحمايية وإضفاء المثالية على المرأة»<sup>66</sup>.  
أيد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم الرأي الذي يقول إنه يتعين على المرأة في الجيش،  
في لحظة معينة في حياتها المهنية، أن تختار بين الحياة الأسرية والجيش، على الرغم من  
المرونة التي تتيحها لها القواعد القانونية ذات الصلة. ومع تزايد مسؤولياتها العائلية،  
تصبح المرأة أقل تمثيلاً في الجيش. إنجاب الأطفال والعودة إلى المهنة بعد غياب بضع  
سنوات يبدو ممكناً، لكن من الصعب تحقيقه، خاصة في بعض التخصصات مثل  
السلاح الجوي. وأوضح مقدّم متقاعد ذلك بالقول:

### خاتمة

«عندما تكون [المرأة] شابة وعازبة، تظن أنه يمكنها التوفيق بين الأمرين، لكن  
بمجرد أن تتزوج وتنجب الأطفال، تتغير الأمور. تخيل امرأة طيارة أمضت تسعة  
أشهر خارج قمرة القيادة إضافة إلى ما لا يقل عن ستة أشهر أو أكثر في إجازة  
أمومة، لأن للمرأة الحق في إجازة طويلة... هذا يعني عاماً كاملاً من دون طيران،  
وهذا يمكن أن يكون قاتلاً للمهنة»<sup>67</sup>.

تمثل العودة إلى العمل أيضاً تحدياً لأنه يشتهب عندها أن المرأة قد «تغيرت» وأنها  
أصبحت «أقل قدرة على التركيز على واجباتها المهنية»، وفقاً لأحد الأشخاص ممن  
قابلتهم<sup>68</sup>. وكما قال لي مقدّم سابق: «إنه أمر طبيعي. المرأة تتغير عندما تلد. تصبح  
مختلفة. هذا كل ما في الأمر. إنها أمنا الطبيعية، وغالباً عندما تنجب [المرأة] أطفالاً،  
حتى لو طفلاً واحداً، فإنها لاتعود هي نفسها»<sup>69</sup>.

أيد الأشخاص الذين قابلتهم أيضاً الأقوال التي تؤكد على أن المسؤوليات العائلية  
تتحدى دوافع المرأة. فقد قال لي رائد سابق:

«كانت معنا امرأة تتدرّب لتصبح طياراً. كانت رائعة. لكن بمجرد أن قرّرت الزواج  
وإنجاب طفل، تغيرت الأمور. فهي لم تستطع أن تطير أثناء الحمل لأن الأمر  
خطير للغاية. نحن نتحدث هنا عن مقاتلة، هل تدرك ذلك؟ وقد عادت بعد  
إجازة الحمل والولادة. لكن بعد خمسة أشهر، لم يعد بإمكانها أن تطير لأنها لم  
تطر لفترة طويلة. فتم نقلها إلى وحدة فنية، لكن لم يكن لديها المزيد من رحلات  
الطيران. في نهاية المطاف، استقالت لأنها كانت شعرت بالإحباط بسبب قرار  
نقلها»<sup>70</sup>.

لاتتوفّر بيانات حول طول مدة خدمة المرأة في الجيش الجزائري، لكن وفقاً لمقابلات  
أجريتها، تميل المرأة عموماً إلى ترك الجيش في سن مبكرة أكثر من الرجل، وهي تفعل  
ذلك لأسباب شخصية وزوجية. والواقع أن النساء كثيراً ما يتركن الجيش لأن أزواجهن  
لا يقبلون عملهن في معترك الرجال. ويبقى إدماج المرأة في الجيش، في نواح كثيرة،  
محفوظاً بالإشاعات والقبيل والقال، وغيره الأزواج والاستياء من بعض الآباء والأخوة أو  
حتى الأمهات.

يبدو أن خروج النساء من الجيش لأسباب شخصية أمر متكرر، على الرغم من وجود  
قواعد قانونية مثل العقود الموقعة التي تشترط عليهن، من الناحية النظرية، استكمال  
مدة خدمتهن. والسبب في ذلك هو أن المرأة يمكن أن تنهي عقدها لأسباب خاصة، كما  
أوضح عقيد متقاعد:

«لا يمكن للجيش الاحتفاظ بهن... فهن نساء. إذا كانت المرأة ترغب في رعاية

أبنائها وتقطع مسيرتها المهنية على الرغم من اتفاقها مع المؤسسة، فهي قادرة  
على ذلك. حتى في الجيش، المرأة هي المرأة. ونحن لا يمكننا تعريض زواجها أو  
عائلتها إلى الخطر لأننا نريد الاحتفاظ بها، لذلك نسمح لها أن تترك الخدمة، على  
الرغم من الوقت والطاقة والمال الذي ننفقه لتدريبها. المرأة هي امرأة وأم قبل  
كل شيء. وعلى المرء أن يضع ذلك في عين الاعتبار»<sup>71</sup>. باختصار، يبدو أن الحرب  
ذكورية على وجه التحديد مثلما أن الأمومة أنثوية<sup>72</sup>.

قطعت المرأة الجزائرية شوطاً طويلاً من الهامش إلى المركز في الحياة العسكرية<sup>73</sup>  
وينبغي الاعتراف بالجهود التي بذلها الجيش الجزائري في ما يتعلق بتجنيد المرأة  
بحقوقها. وعلى الرغم من أن الأرقام تظهر تقسيماً تقليدياً للعمل لا يزال تجنيد المرأة  
في الجيش الجزائري يشكّل خطوة جيدة وإنجازاً إيجابياً بالمقارنة مع الوضع السابق.  
ومع ذلك، يبدو إدماج المرأة في الجيش الجزائري ناقصاً من ثلاث نواحٍ:

أولاً، تمثيل المجنّدات في المجلة الرسمية للجيش الجزائري هامشي ومتناقض. بادئ ذي  
بدء، يتم تصوير المرأة بطريقة لاثهدد صورة رجولة الجيش الجزائري. ولذا يجب على  
الجيش أن يعمل على تمثيل المرأة كجنديّة أولاً وقبل كل شيء، بدلاً من التأكيد على  
أنوثتها داخل جيش يراعي الفروق بين الجنسين.

ثانياً، تقسيم العمل التقليدي القائم على أساس الجندر، يدلّ تماماً على أن المؤسسة  
ملاذ للذكورية المفرطة، أي معترك الرجال. وهذا يمثل عقبة حقيقية أمام الإدماج  
الكامل للمرأة في الجيش الجزائري. ولذا يجب على الجيش توسيع دور المرأة في  
المؤسسة والتوقف عن تعيينها في وظائف نمطية. ذلك أن إدماج المرأة بصورة أفضل  
يمكن أن يسهم في تطوير ثقافة عسكرية مختلفة، لأن المرأة ربما تكون قادرة على  
المساعدة في إعادة تشكيل العلاقات المدنية-العسكرية عن طريق تقليص المسافة بين  
المجتمع والجيش.

ثالثاً، من خلال حرمان المرأة من الوصول إلى المهام القتالية، يناقض الجيش الجزائري  
سياسة المساواة التي يقول إنه ملتزم بها، وبالتالي يمنع وصول المرأة إلى مواقع السمعة  
والنفوذ. وعلى الرغم من أن الجزائر ليست في حالة حرب، يحارب البلد الإرهاب،  
وخاصة في منطقة الساحل، حيث يتفاقم الوضع بسبب الاضطرابات في الدول المجاورة  
للجزائر، تونس وليبيا ومالي.

ينبغي أن تتمتع المرأة بحق الدخول إلى الوحدات القتالية في القوات البرية والجوية.  
ويجب تأكيد ذلك كمبدأ عام وتحقيقه من خلال التدريب المناسب والملائم للمرأة  
لضمان إعدادها بصورة فعّالة للمشاركة في العمليات الميدانية. الإدماج الكامل للمرأة  
في الوحدات القتالية قد يسمح لها بلعب أدوار كبيرة في عمليات مكافحة الإرهاب  
والمساهمة على أكمل وجه على غرار نظيرها الرجل في حماية البلاد، والتي هي المهمة  
الأولى للجيش الجزائري.

ينبغي أن يكون تقييم المرأة موحّداً بصورة صارمة للتأكد من أنها قادرة على أداء  
الوظائف الموكلة إليها. كما ينبغي أن تنظر قيادة الجيش في تقييم المعدات العسكرية  
وتعديلها لتناسب مع جسم المرأة. إضافةً إلى ذلك، هناك حاجة إلى العمل لمعالجة



16 Pierre Bourdieu, *La domination masculine* (Paris: Éditions du Seuil, 1998), 28.

17 Joyce Robbins and Uri Ben-Eliezer, «New Roles or 'New Times'? Gender Inequality and Militarism in Israel's Nation-In-Arms,» *Social Politics* 7, no. 3 (Fall 2000): 314.

18 Bourdieu, *La domination masculine*, 28.

19 Marie-Aimee Helie-Lucas, «Women, Nationalism, and Religion in the Algerian Liberation Struggle,» in *Opening the Gates: An Anthology of Arab Feminist Writing*, ed. Margot Badran and Miriam Cooke (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2004), 104.

20 وفقاً لتقارير إعلامية عدة، فمة حوالي 20 ألفاً من المجندين المرزفين في الجزائر. أنظر: Mehdi Benslimane, «Les anciens moudjahidine font leur beurre sur la guerre d'Algérie,» Rue 89, October 11, 2011, <http://rue89.nouvelobs.com/2011/10/11/les-anciens-moudjahidine-font-leur-beurre-sur-la-guerre-dalgerie-225487>.

21 Ministry of Mujahideen, «El mouwatin,» [www.elmouwatin.dz/?Droits-du-Moudjahid-et-ses-ayants](http://www.elmouwatin.dz/?Droits-du-Moudjahid-et-ses-ayants).

22 كانت الزيارة الأخيرة للموقع في 30 أيلول/سبتمبر 2015.

23 Meynier, «Les femmes dans l'ALN/FLN,» 309.

24 «ANP: Histoire et mémoire du cinquantenaire,» El Djeich, no. 3: 26.

25 Patricia Winter and Rachel Woodward, «Gendered Bodies, Personnel Policies and the Culture of the British Army,» full research report (Swindon, UK: Economic and Social Research Council, 2003).

26 «ANP: Histoire et mémoire du cinquantenaire,» El Djeich, no. 3: 26.

27 المصدر السابق: 27.

28 المصدر السابق: 23.

29 El Djeich, no. 601 (August 2013).

30 Robbins and Ben-Eliezer, «New Roles or 'New Times'?,» 314.

31 Máximo Badaró, «L'armée de terre Argentine à l'épreuve du genre,» *Cahiers du genre* 48, no. 1 (2010): 71.

32 لابد لي من الإشارة إلى أنني حاولت، خلال العمل الميداني الذي أجرته في الجزائر، أن أحصل على أعداد أخرى من المجلة. وبعد اتصالات هاتفية عدة أجريتها مع مكتب المنشورات العسكرية، اتفقنا على إجراء زيارة، فقصدت المكتب حين كنت في الجزائر العاصمة في إحدى المرات، وقيل لي: «لا يوجد أحد ليستقبلك، وفي الواقع، مدير المنشورات لا يريد التحدث معك.»

33 Melissa Brown, «A Woman in the Army Is Still a Woman': Representations of Women in US Military Recruiting Advertisements for the All-Volunteer Force,» *Journal of Women, Politics & Policy* 33, no. 2 (2012): 151–75.

34 المصدر السابق، 155.

35 المصدر السابق.

36 «ANP: Histoire et mémoire du cinquantenaire,» El Djeich, no. 3: 16.

العقلية القائمة: يمكن لقيادة الجيش أن تنظم ورش عمل لمناقشة إسهامات المرأة في الوحدات القتالية. وبالمثل، ينبغي وضع دراسات لتوفير فهم أفضل لخروج المرأة من الجيش وإيجاد السبل الكفيلة بتعزيز ولائها له.

إن إدماج المرأة في الجيش لا يعني فقط ضمّ عدد أكبر من الإناث إلى صفوفه. وعلى حدّ تعبير بيان صادر عن الأمم المتحدة بشأن تعميم المنظور الجنساني، فإن الإدماج يتعلق أكثر بـ «إدماج اهتمامات وتجارب الرجال والنساء، على حدّ سواء، إدماجاً تاماً في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث يستفيد منها النساء والرجال بطريقة متساوية فلا يدوم انعدام المساواة».<sup>74</sup> باختصار، يحتاج الجيش الجزائري إلى البدء في النظر إلى المرأة باعتبارها جندياً كاملاً بهدف التغلب على الفجوة بين خطاب المساواة وواقع المرأة في الجيش.

## هوامش

- 1 Martin Van Creveld, «Women in the Military,» *Journal of International Studies* 2 (June 2000): 429–42.
- 2 وفقاً لتقرير صادر عن الناتو في العام 2000، كانت نسب النساء في الجيش في 11.4 في المئة في كندا، و8.5 في المئة في فرنسا، و9.6 في المئة هونغاري، و8.1 في المئة في المملكة المتحدة، و14 في المئة في الولايات المتحدة. أنظر:
- 3 «The Peacekeeping Challenge,» *NATO Review*, June 2001, [www.nato.int/docu/review/2001/Peacekeeping-Challenge/Women-NATO-Forces-peacekeeping-operations/EN/index.htm](http://www.nato.int/docu/review/2001/Peacekeeping-Challenge/Women-NATO-Forces-peacekeeping-operations/EN/index.htm).
- 4 Conventions et accords internationaux - lois et decrets arretes, decisions, avis, communications et annonces,» *Official Journal of the Algerian Republic*, no. 12 (March 1, 2006), [www.joradp.dz/FTP/jo-francais/2006/F2006012.pdf](http://www.joradp.dz/FTP/jo-francais/2006/F2006012.pdf).
- 5 Rachel Woodward and Patricia Winter, «Discourses of Gender in the Contemporary British Army,» *Armed Forces and Society* 30, no. 2 (Winter 2004): 283.
- 6 Laurel Richardson, «Narrative and Sociology,» *Journal of Contemporary Ethnography* 19, no. 1 (April 1990): 118.
- 7 «ANP: Histoire et mémoire du cinquantenaire,» special issue, El Djeich, no. 3 (April 2013), [www.mdn.dz/site\\_principal/sommaire/revue/images/EldjeichAvrHS2013Fr.pdf](http://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/revue/images/EldjeichAvrHS2013Fr.pdf).
- 8 المصدر السابق، 11.
- 9 المصدر السابق، 24.
- 10 Gilbert Meynier, «Les femmes dans l'ALN/FLN,» in *Des hommes et des femmes en guerre d'Algérie*, ed. Jean-Charles Jauffret (Paris: Editions Autrement, 2003), 308.
- 11 المصدر السابق، 309.
- 12 المصدر السابق، 317.
- 13 المصدر السابق، 314.
- 14 Djamilia Amrane, *Les femmes Algériennes dans la guerre* (Paris: Éditions Plon, 1991), 254.
- 15 Djamilia Amrane, «Les combattantes de la guerre d'Algérie,» *Matériaux pour l'histoire de notre temps* 26 (1992): 59.

53	Ministre de la Solidarite Nationale, de la Famille et de la Condition de la Femme, Rapport national, 30.	37	Brown, «A Woman in the Army Is Still a Woman,» 156.
	المصدر السابق، 75.	38	المصدر السابق.
54	مقابلة أجرتها كاتبة الدراسة مع عقيد متقاعد، الجزائر العاصمة، 14 أيار/مايو 2015.	39	«ANP: Histoire et mémoire du cinquantenaire,» El Djeich, no. 3: 34.
55	مقابلة أجرتها كاتبة الدراسة مع رائد متقاعد، الجزائر العاصمة، 14 أيار/مايو 2015.	40	المصدر السابق: 37.
56	مقابلة أجرتها كاتبة الدراسة مع رائد متقاعد، الجزائر العاصمة، 14 أيار/مايو 2015.	41	Badaró, «L'armée de terre Argentine à l'épreuve du genre,» 71.
57	Peter Glick and Susan Fiske, «Hostile and Benevolent Sexism: Measuring Ambivalent Sexist Attitudes Toward Women,» Psychology of Women Quarterly 21, no. 1 (1997): 121.	42	El Djeich, no. 598 (May 2013): 92.
58	مقابلة أجرتها كاتبة الدراسة مع عقيد متقاعد، الجزائر العاصمة، 14 أيار/مايو 2015.	43	Jean Boulègue, «Feminization' and the French Military: An Anthropological Approach,» Armed Forces & Society 17, no. 3 (1991): 343-62.
59	مقابلة أجرتها كاتبة الدراسة مع عقيد متقاعد، الجزائر العاصمة، 13 أيار/مايو 2015.	44	«ANP: Histoire et mémoire du cinquantenaire,» El Djeich, no. 3.
60	مقابلة أجرتها كاتبة الدراسة مع مقدم متقاعد، الجزائر العاصمة، 12 أيار/مايو 2015.	45	Orna Sasson-Levy, «Genre et violence dans les paroles de soldates: Le cas d'Israël,» Critique internationale 60, no. 3 (2013): 71-88.
61	Glick and Fiske, «Hostile and Benevolent Sexism,» 121.	46	Robbins and Ben-Eliezer, «New Roles or 'New Times?',» 314.
62	مقابلة أجرتها كاتبة الدراسة مع رائد متقاعد، الجزائر العاصمة، 16 أيار/مايو 2015.	47	«ANP: Histoire et mémoire du cinquantenaire,» El Djeich, no. 3: 25.
63	مقابلة أجرتها كاتبة الدراسة مع عقيد متقاعد، الجزائر العاصمة، 14 أيار/مايو 2015.	48	Centre d'Information et de Documentation sur les Droits de l'Enfant et de la Femme, Légalité en marche: Femmes Algériennes en chiffres 2014 (Algiers: CiDDEF, 2014), 55.
64	مقابلة أجرتها كاتبة الدراسة مع مقدم متقاعد، الجزائر العاصمة، 12 أيار/مايو 2015.	49	المصدر السابق، 24.
65	مقابلة أجرتها كاتبة الدراسة مع رائد متقاعد، الجزائر العاصمة، 14 أيار/مايو 2015.	50	Ministre de la Solidarite Nationale, de la Famille et de la Condition de la Femme, Rapport national de la république Algérienne démocratique populaire, Beijing +20 (Algiers, 2013), 30, http://bit.ly/1WdGS2t.
66	Glick and Fiske, «Hostile and Benevolent Sexism,» 119-21.	51	المصدر السابق، 17.
67	مقابلة أجرتها كاتبة الدراسة مع مقدم متقاعد، الجزائر العاصمة، 12 أيار/مايو 2015.	52	Centre d'Information et de Documentation sur les Droits de l'Enfant et de la Femme, Légalité en marche, 66.
68	المصدر السابق.		
69	مقابلة أجرتها كاتبة الدراسة مع مقدم، الجزائر العاصمة، 13 أيار/مايو 2015.		
70	مقابلة أجرتها كاتبة الدراسة مع رائد متقاعد، الجزائر العاصمة، 16 أيار/مايو 2015.		
71	مقابلة أجرتها كاتبة الدراسة مع عقيد متقاعد، الجزائر العاصمة، 14 أيار/مايو 2015.		
72	Jean Boulègue, «'Feminization' and the French Military»: 340.		
73	المصدر السابق.		
74	United Nations Economic and Social Council, «Coordination of the Policies and Activities of the Specialized Agencies and Other Bodies of the United Nations System,» in Report of the Economic and Social Council for 1997, (New York: United Nations, 1997), www.un.org/womenwatch/osagi/pdf/ECOSOCAC1997.2.PDF.		

## هذه المقاربة الإقليمية المعمّقة أعدت كجزء من مشروع «إعادة النظر في العلاقات المدنية-العسكرية 2014-2015: الحوكمة السياسية والاقتصادية في المرحلة الانتقالية» الذي وضعه مركز كارنيغي للشرق الأوسط، والذي يسعى إلى ترقية البحث حول القوات المسلحة في الدول العربية وتحديات مرحلة الانتقال الديمقراطي.

يؤدّ مركز كارنيغي للشرق الأوسط أن يعرب عن امتنانه لمركز بحوث التنمية الدولية على دعمه مشروع العلاقات المدنية-العسكرية في الدول العربية. يتحمّل كل كاتب مسؤولية الآراء الواردة في دراسته.

لا تتخذ مؤسسة كارنيغي مواقف مؤسسية بشأن قضايا السياسة العامة؛ وتعبّر وجهات النظر المذكورة هنا عن آراء كاتبها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المؤسسة، أو فريق عملها، أو مجلس الأمناء فيها.

### مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مركز كارنيغي للشرق الأوسط هو مؤسسة مستقلة لأبحاث السياسات مقرها في بيروت، لبنان. وهو جزء من مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. يوفر المركز تحليلات معمّقة حول القضايا السياسية، والاجتماعية-الاقتصادية، والأمنية التي تواجه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو يسند تحليلاته إلى كبار الخبراء في الشؤون الإقليمية، ويعمل بالتعاون مع مراكز الأبحاث الأخرى التابعة لكارنيغي في بيجينغ وبروكسل وموسكو وواشنطن. يهدف المركز إلى تقديم التوصيات إلى صانعي القرار والجهات المعنية الرئيسية، من خلال تقديم الدراسات المعمّقة، وأيضاً من خلال وضع مقاربات جديدة للتحديات التي تواجهها البلدان العربية التي تمرّ في مراحل انتقالية.

@CarnegieMEC



facebook.com/CarnegieMEC



© 2015 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.